



كلمة

لسعادة الشيخ/ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني
مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي

رئيس وفد الدولة

أمام مجلس حقوق الإنسان
بشأن الاعتماد النهائي للتقرير الوطني الثاني للدولة

كلمة سعادة رئيس وفد الدولة أمام مجلس حقوق الإنسان
بشأن الاعتماد النهائي للتقرير الوطني الثاني للدولة

سعادة الرئيس
السادة الأعضاء الموقرين
السيدات والسادة
الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

إنه لمن دواعي سروري أن ألتقي بكم مجدداً في مجلس حقوق الإنسان بعد اربعة أشهر من استعراض التقرير الوطني الثاني لدولة قطر أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته التاسعة عشر والتي عقدت في مايو الماضي.

كما أود أن أعبر لكم مرة أخرى عن شكر دولة قطر العميق لأمانة المجلس والفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل على تعاونهم وكفاءتهم المهنية ومساهماتهم في إعداد التقرير الثاني الخاص بدولة قطر.

لقد شكلت آلية الاستعراض الدوري الشامل فرصة ثمينة في مساعدة الدول على تحسين وتقوية وتعزيز التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أسهم التفاعل المثمر بين الدول أثناء آلية الاستعراض إلى تعزيز التعاون، والاستفادة من الخبرات والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجلس السامية.

لقد حرصت دولة قطر أن تكون مشاركتها فاعلة في آلية الاستعراض الدوري الشامل لقناعتها الراسخة بأهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في دعم مسيرة حماية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.

إن جهود دولة قطر لحماية حقوق الإنسان نابعة من الدستور الدائم للدولة. حيث يعتبر موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً للدولة ويشكل العمود الفقري لسياسة الإصلاح الشامل (الدستوري، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي) التي تنتهجها الدولة. حيث انعكس هذا الاهتمام في تطوير وتقوية البنية التحتية لحقوق الإنسان على مستوياتها التشريعية والمؤسسية.

وقد تم التأكيد على ذلك في الرؤية الشاملة للتنمية (المعروفة) باسم "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠".

كما انعكس موضوع حقوق الإنسان على السياسة الخارجية للدولة، من خلال المسارعة في تقديم المعونات الإنسانية والدعم المطلوب لكافة المتضررين في المناطق المنكوبة في أنحاء العالم كافة دون استثناء، ومن خلال صندوق قطر للتنمية الذي يعتبر حقوق الإنسان أهم المرتكزات في مساعداتنا الدولية التي قدمناها وبرامج التنمية التي سينفذها الصندوق في كافة المجالات، إضافةً إلى مواصلة الجهود للتوسط في حل العديد من النزاعات، إيماناً منا بأهمية السلام والاستقرار كبنية أساسية للتمتع بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها دولة قطر خلال السنوات الأخيرة والانجازات التي حققتها في مجال حقوق الإنسان، إلا أن طموحاتنا الكبيرة تقوي من عزمنا على مواصلة العمل لتذليل كافة الصعوبات، وبناء القدرات، والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية وفي هذا السياق فإننا نعول كثيراً على تعاوننا وحوارنا مع مختلف آليات حقوق الإنسان المختلفة كلجان الرصد ومجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي يتضح من خلال رغبة دولة قطر في إعادة ترشحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧.

السيد الرئيس

إن تجربتنا الوطنية للإعداد للاستعراض الدوري كانت مثمرة وأفضت لحوار فاعل حول حقوق الإنسان في داخل الجهات الحكومية والمجتمع المدني، وقد ساعدتنا العملية التحضيرية للاستعراض الدوري في خلق وعي متزايد حول مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما أفضت لحوار فاعل بين الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.

لقد حظيت جميع التوصيات والتعليقات التي طُرحت خلال الحوار التفاعلي في مايو الماضي باهتمامنا البالغ، وقمنا بدراستها بعناية ولقد قبلت الدولة العديد من التوصيات في حينها، فيما ارتأينا أخذ العلم بعدد (٨٤) توصية لمزيد من الدراسة والتحليل العميق والتشاور مع الجهات المعنية بالدولة.

وإن الفترة ما بين استعراض التقرير الوطني للدولة في مايو الماضي وجلسة الاعتماد النهائي في هذا اليوم، أتاحت لنا الفرصة لتصنيف التوصيات وقيامنا بعملية تشاورية واسعة مع مختلف الجهات الحكومية وكافة فئات وشرائح المجتمع وإلى التنسيق والتشاور مع (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر) للاستئناس برأي المجتمع المدني من موقف الدولة حيال كافة التوصيات.

ونتيجة لذلك، وجدنا أن العديد من التوصيات منفاة بالفعل أو في طور التنفيذ وتتوافق مع الأهداف والإستراتيجية التي تنتهجها البلاد، كما وجدنا أن عدد من التوصيات عبارة عن مشاريع وهي في طور الإجراءات التشريعية والتنفيذية.

كما اننا نود ان نؤكد على تجديدنا للدعوة المفتوحة والدائمة لاصحاب الاجراءات الخاصة وذلك في اطار حرصنا الدائم لتحسين اوضاع حقوق الانسان في دولة قطر عبر تجسيد التعاون البناء مع الاليات الخاصة بحقوق الانسان.

كما لم يكن بمقدور الدولة قبول عدد من التوصيات والتي وإن وافقتها في المجمل، إلا أنها احتوت على جزئيات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ودستور وقوانين البلاد، أو تتعرض للهوية الوطنية.

أما فيما يتعلق بالتوصيات التي تدعو للانضمام الفوري إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، نود التأكيد بأن الإرادة السياسية في الدولة تدعم التوجه للانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية لقناعتنا الراسخة بأهميتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلا أن بعض الصعوبات المؤقتة حالت دون الانضمام للمزيد من الاتفاقيات في الوقت الراهن، حيث شكل انضمام الدولة للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في فترة وجيزة خلال السنوات الأخيرة، ضغطاً وعبئاً على الجهات التشريعية في الدولة نظراً لنقص الكوادر الفنية والبشرية والتي لا تزال أيضاً في مرحلة البناء والتطوير.

كما وأن الدولة تنظر حالياً في الانضمام للعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وأنا سنواصل الجهود في تعزيز وبناء القدرات من خلال التعاون الفني مع الآليات المعنية بحقوق الإنسان والاستفادة من أنشطة وبرنامج مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة لتذليل بعض الصعوبات المؤقتة وتدريب الكوادر الوطنية، وبناء القدرات وتطويرها.

ومن جهة اخرى، فقد تلقت الدولة عند مناقشة تقريرها الثاني عدداً من التوصيات حول تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة، وعليه فإننا قمنا بالإعلان عن نية الدولة القيام بإجراء اصلاحات واسعة واطفاء مزيد من التعزيز والحماية لحقوق العمالة الوافدة بالدولة، حيث ستنتظر الدولة في مشروع قانون جديد يركز على عقود العمل بدلاً من نظام الكفالة، وإلغاء نظام مأذونية الخروج الحالي ورفع سقف المخالفات على صاحب العمل الذي يقوم بحجز الجوازات.

سعادة الرئيس

السادة الأعضاء الموقرين

السيدات والسادة

الحضور الكرام

إننا في قطر مؤمنون بأن عملية متابعة التوصيات التي قبلتها الدولة خلال الاستعراض الدوري الشامل لا تقل أهمية عن عملية إعداد ومناقشة التقرير أمام الفريق العامل.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على استمرار اللجنة الوطنية التي قامت بإعداد التقرير الوطني للدولة كآلية لمتابعة تطبيق التوصيات، مما يعتبر بلا شك أحد الثمار المستفادة من آلية الاستعراض الدوري الشامل. كما أننا عاقدون العزم على متابعة الجهود في بناء القدرات وتدريب الكفاءات الفنية والبشرية من خلال التعاون مع آليات حقوق الإنسان والاستفادة الفنية من الخبرات الدولية في هذا المجال .

السيد الرئيس

إننا إذ نرحب بتعليقات وبيانات الدول وأصحاب المصلحة التي سنستمع إليها هذا اليوم، نتطلع إلى الأمام للعمل مع الجميع للتقدم نحو أهدافنا المشتركة والمساهمة بفاعلية في الدفع بعمل الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان إلى الأمام .

وفي الختام أود أن أجدد شكرنا الخالص لجميع من شارك في استعراض التقرير الوطني لدولة قطر، وأن نعبر عن تقديرنا لجميع الدول التي تقدمت بتوصيات لبلادي، كما اسمحوا لي بشكل خاص أن أتقدم بعميق الشكر لكم السيد الرئيس على قيادتكم الحكيمة لأعمال مجلس حقوق الإنسان.

شكراً السيد الرئيس